الأمم المتحدة S/PV.9629

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9629

الاثنين، 20 أيار/مايو 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد أفونسو	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا/السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-13932 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

الإعراب عن التعاطف لوفاة السيد سيّد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، والسيد حسين أمير عبد اللهيان، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود في بداية الجلسة، بناء على طلب وفود الاتحاد الروسي والصين والجزائر، وبالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أن أطلب إلى جميع الحاضرين الوقوف الآن والانضمام إلينا في التزام الصمت لمدة دقيقة حداداً على الأرواح التي أزهقت في حادث تحطم طائرة هليكوبتر كانت تُقلّ رئيس جمهورية إيران الإسلامية، سيّد إبراهيم رئيسي، ووزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، حسين أمير عبد اللهيان، وركاب آخرين، وأن أتقدّم بتعازي ومواساة المجلس إلى أُسرهم وإلى شعب جمهورية إيران الإسلامية.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح؛ والسيدة مارغريت كيمبرلي، ناشطة وممثلة للمجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أعرب عن تعازي لأسر المتوفين ولشعب إيران في أعقاب وفاة الرئيس سيّد إبراهيم رئيسي ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان والركاب الآخرين في حادث تحطم طائرة الهليكوبتر المأساوي الذي وقع أمس.

لقد انقضى ما يقرب من 27 شهراً منذ أن شن الاتحاد الروسي غزوه الشامل على أوكرانيا في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. يمثل ذلك أكثر من 800 يوم من الموت والدمار والخراب الواسع النطاق والمعاناة الهائلة للشعب الأوكراني.

ومما يؤسف له أن الحالة الأمنية مستمرة في التدهور. وقد أدت الهجمات المتصاعدة على القرى والبلدات والمدن الأوكرانية، بما في ذلك على وجه الخصوص في منطقة خاركيف، إلى سقوط المزيد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، فضلاً عن تدمير هائل للبنية التحتية المدنية. كما تم الإبلاغ عن ضربات داخل الاتحاد الروسي، أسفرت أيضاً عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية.

إن الهجمات المستمرة والمكثفة ضد المدنيين والبنى التحتية المدنية غير مقبولة. ويقع على عاتق جميع الأطراف في أي نزاع مسلح التزام بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وكفالة الامتثال للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وأود أن أقولها مرة أخرى: إن الهجمات المتعمدة والمباشرة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية والهجمات العشوائية، بما في ذلك الهجمات غير المتناسبة، محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات فوراً. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام بالضرر البيئي والأثر الناجم عن استخدام الأسلحة على صحة البشر والنظم الإيكولوجية.

وإذ أنتقل الآن إلى موضوع جلسة الإحاطة اليوم، فقد استمر خلال الأشهر القليلة الماضية تقديم المساعدة العسكرية ونقل الأسلحة والذخيرة إلى القوات المسلحة الأوكرانية. إن كمّاً وافراً من المعلومات التي قدمتها الحكومات بشأن عمليات نقل منظومات الأسلحة وتدفقات الذخيرة إلى أوكرانيا متاح على مصادر عامة. وتفيد التقارير بأنّ عمليات النقل شملت أسلحةً تقليديةً ثقيلةً – مثل دبابات قتالية ومركبات قتال مدرّعة وطائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر ومنظومات مدفعية من العيار الكبير ومنظومات قذائف وطائرات مقاتلة مسيرة، فضلاً عن ذخائر تعمل عن بعد وأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة وذخائرها. كما

وردت تقارير عن قيام دول بنقل أسلحة مثل طائرات مسيّرة وقذائف تسيارية وذخائر إلى القوات المسلحة الروسية أو التخطيط لنقلها، وعن استخدام تلك الأسلحة في أوكرانيا. وأكرر أن أي نقل للأسلحة يجب أن يحدث ضمن الإطار القانوني الدولي المنطبق، بما في ذلك بالطبع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والتقارير المتعلقة بنقل واستخدام الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية في أوكرانيا تثير بالغ القلق. ولا بد من وضع حد فوري لاستخدام تلك الأسلحة العشوائية بطبيعتها والتي لها أثر إنساني فاجع وطويل الأمد على المدنيين. إن أوكرانيا قد باتت الآن واحدة من أكثر بلدان العالم تلوثاً بالألغام، وسيتطلب الأمر عقوداً من جهود الإزالة، بدعم من المجتمع الدولي، لضمان سلامة المجتمعات المحلية من تهديد الألغام.

ويثير التدفق الواسع النطاق للأسلحة والذخائر إلى أي نزاع مسلح شواغل كبيرة على السلام والأمن والاستقرار، بما في ذلك نتيجة لتسريبها وانتشارها حتى بعد انتهاء النزاع. ويجب على الدول المستوردة والمصدرة ودول العبور والإنتاج أن تتصرف بمسؤولية في كل خطوة على طول سلسلة عمليات نقل الأسلحة والذخيرة للحيلولة دون تحويل وجهتها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها. وتكتسي عمليات تقييم المخاطر قبل النقل وضوابط الوسم وحفظ السجلات وقدرات التعقب أهمية قصوى. ولمنع تسريب الأسلحة التقليدية وتنظيم التجارة الدولية بالأسلحة، أبرمت الدول عدداً من المعاهدات والصكوك المتعلقة بتحديد الأسلحة. وهي تشمل معاهدة تجارة الأسلحة؛ وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛ وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب المرتبط به؛ والإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. ويجب أن تظل المشاركة العالمية في المعاهدات ذات الصلة والتنفيذ الكامل والفعال لتلك المعاهدات والصكوك من الأولويات.

لقد تحققت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الفترة من 24 شباط/فبراير 2022 إلى 16 أيار/مايو 2024 من أن العنف المرتبط بالنزاع أدى إلى مقتل 017 11 مدني وإصابة 445 21 آخرين في أوكرانيا. ومما يبعث على القلق الشديد أن عدد المدنيين المصابين قد زاد زيادة كبيرة للشهر الثاني على التوالي. وكما حدث في الأشهر الماضية، فإن الغالبية العظمى من الإصابات في صفوف المدنيين ناتجة عن استخدام أسلحة متفجرة واسعة نطاق التأثير في مناطق مأهولة بالسكان. وما فتئ الأمين العام يحث جميع الأطراف بشكل لا لبس فيه على تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان لأن هذا الاستخدام من المرجح جدا أن يتسبب في أضرار عشوائية مباشرة وطويلة الأجل، وعلى إخراج القتال تماما من المناطق الحضرية في نهاية المطاف. وأغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، المعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

ومما يؤسف له أن استخدام الطائرات المسيرة المسلحة والقذائف لا يزال يخلّف وفيات وإصابات في صفوف المدنيين، فضلا عن إلحاق أضرار بالهياكل الأساسية المدنية. ويجب ألا تُستخدم الطائرات المسيرة المسلحة والقذائف، شأنها شأن أي أسلحة أو منظومات أسلحة أخرى، بطريقة لا تتفق مع القانون الدولي الإنساني.

أود أن أؤكد مجددا التزام الأمم المتحدة بدعم جميع الجهود الهادفة لإحلال السلام العادل والمستدام في أوكرانيا، عملا بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. لقد حان الوقت لوضع حد لهذه الحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيمبرلي.

السيدة كيمبرلي (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني ممتنة على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن وتقديم إحاطة بشأن مسألة السلام

من حيث صلتها بأوكرانيا وصلاتها بالناس في ذلك البلد وفي جميع أنحاء العالم.

بصفتي صحفية والمحررة التنفيذية لتقرير أجندة السود Black Agenda Report وعضوا في تحالف السود من أجل السلام والتحالف الوطني المتحد المناهض للحرب وأحد مواطني الولايات المتحدة، الدولة التي تقوم بدور رئيسي في استمرار الأزمة، فإنني حريصة على التحدث بشأن هذه المسألة. حتى الآن، خصصت الولايات المتحدة قرابة 175 بليون دولار للمجهود الحربي الأوكراني ولدعم أعمال الحكومة المدنية في أوكرانيا.

لقد شهدنا خلال العامين الماضيين حربا رهيبة ستنتهي إذا توقف هذا البلد وغيره عن توفير الأسلحة والسعي إلى تحقيق السلام عوضا عن ذلك. ولاحت فرص لحدوث ذلك في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2022، عندما استضافت حكومة تركيا محادثات سلام بين أوكرانيا والاتحاد الروسي. وضاعت إمكانية السلام عندما أفسد بلدي وبلدان أخرى تلك المحادثات بتقديم وعود لحكومة أوكرانيا بأنها ستحصل على إمدادات لا نهاية لها من الأسلحة لتحقيق نصر عسكري. ولم يكن ذلك النصر بعيد المنال فحسب، بل إن الآلاف من الأوكرانيين – الأشخاص الذين يدعي هذا البلد أنه يهتم بهم كثيرا – فقدوا حياتهم. وبالطبع، لقي العديد من الروس حتفهم أيضا. وينبغي أن يكون الهدف وضع حد للخسائر في الأرواح لكلا البلدين.

لسنا بحاجة إلى التكهن بأسباب إنفاق هذا المبلغ الضخم من المال. إننا بحاجة فحسب إلى تذكر ما قاله رئيس الولايات المتحدة وأعضاء فريقه للسياسة الخارجية علنا. ففي لحظة نادرة من الصراحة، قال وزير الدفاع في تصريح شهير له إن الولايات المتحدة تريد أن "ترى روسيا ضعيفة". إنه لأمر خطير أن يكون لدى الولايات المتحدة هدف كهذا مطلقا. إن العالم بحاجة إلى السلام. فهو السبيل الوحيد لتجنب التصعيد والنتائج الكارثية بين الدول الكبرى. وينبغي للولايات المتحدة ألا تحاول إضعاف أي دولة، بل ينبغي أن تشارك باستمرار في مساعي إيجاد طرق لمنع النزاع وإنهائه.

إن اعتراف الوزير ليس خطيرا فحسب، بل إن ما ذكره لم يتحقق بالتأكيد. وقال الرئيس بايدن نفسه إن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على روسيا "ستحول الروبل إلى أنقاض". لم يحدث شيء من هذا القبيل، فيما عانت دول أخرى اقتصاديا من الجهود غير المجدية لمنع وصول النفط الروسي إلى الأسواق العالمية. وكانت بلدان الجنوب العالمي، على وجه الخصوص، الأشد تأثرا بما تبين أنه مسعى فاشل. وقد حُرمت الدول الأكثر تقدما، تلك الموجودة في أوروبا، من إمدادات الغاز بأسعار معقولة التي كانت تتلقاها بشكل موثوق من روسيا على مدى عقود.

وكانت هناك عواقب وخيمة أخرى، طال بعضها الناس في هذا البلد، الذي يتحمل المسؤولية الأكبر عن استمرار الأزمة. إن مشروع أوكرانيا، كما يُطلق عليه، جهد يحظى بتأييد الحزبين حيث يدعم كل من الجمهوريين والديمقراطيين استمرار ضخ مبالغ ضخمة من المال للصناعة الدفاعية والمجمع الصناعي العسكري ولمشاريع مشكوك فيها في أوكرانيا نفسها. ولا يُنفق ذلك التمويل على الجيش وحده، بل إنه يتيح أيضا بالمعنى الحرفي للكلمة استمرار العديد من الوظائف الحكومية المحلية داخل ذلك البلد. وأغلب الأمريكيين لا يدركون، على سبيل المثال، أن الشركات الصغيرة في أوكرانيا تتلقى دعما من أموالهم العامة حيث يُنفق ما لا يقل عن 25 بليون دولار منها في صورة مساعدات غير عسكرية.

ليس الأمر وكأن سكان هذا البلد ليسوا بحاجة إلى المساعدة. ويستمر المال مقابل الأسلحة بفضل توافق الآراء في صفوف الطبقة السياسية، بينما يُستبعد المحتاجون هنا من برنامج المعونة الطبية (Medicaid) الذي يتحمل تكاليف الرعاية الصحية لذوي الدخل المنخفض، وكذلك برنامج المساعدات الغذائية التكميلية. ويستدين الطالب آلاف الدولارات للالتحاق بالجامعة. ولم تقدم نفس الحكومة الملتزمة بإنفاق الأموال على الأسلحة مطلقا خطة لمساعدة ما يقدر بنحو 500 000 شخص بلا مأوى في الولايات المتحدة. وهناك دعوات مستمرة لخفض أو إنهاء تلك البرامج تماما، لكن تدفق التمويل

للحرب لم يُمس. إن الديمقراطية نفسها في أزمة بسبب هذه النزاعات التي لا تنتهي. والحرب ليست المؤشر الوحيد على العنف في العالم والسلام لا يعني مجرد عدم نشوب نزاعات. فشن الحروب يؤدي إلى البؤس، وهو ما يتناقض مع مفهوم السلام.

ليس هناك إجماع في الآراء بين الناس في الولايات المتحدة بشأن أوكرانيا، وهو الأمر الذي قد يتوقعه المرء بالنظر إلى تخصيص بلايين الدولارات. وحتى أولئك الذين يقولون إنهم يدعمون هذا الجهد يقولون أيضا إنهم يودون إجراء مفاوضات أيضا. وأشار استطلاع للرأي أُجري مؤخرا إلى أن 71 في المائة من الناس في هذا البلد يودون التوصل إلى تسوية تفاوضية بدلا من النزاع المستمر.

لكن ملايين الأمريكيين الذين يريدون إنهاء النزاع محرومون من التمثيل الذي من المفترض أن يكون لدينا. ولا ترفض الحكومة إعادة النظر في موقفها فحسب، بل إن ثمة تقارير تفيد بأن الرئيس بايدن يريد منع الرؤساء المقبلين من القيام بدور مختلف. ووفقا للرئيس زيلينسكي، فهو يعكف مع الولايات المتحدة ودول منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) الأخرى على وضع خطة مدتها 10 سنوات لتوفير الأسلحة. يمكن لجو بايدن أن يبقى في المنصب لمدة أقصاها أربع سنوات ونصف السنة، مما يعني أنه يريد قطع التزام لا يمكن لرئيس مقبل تغييره. وبقيامه بذلك، فإنه يتجاهل شواغل الناخبين في هذا البلد والأشخاص الذين من المفترض أن يمثلوهم.

وبصفتي موطنة من الولايات المتحدة، فإنني أشعر بالصدمة من المدى الذي سيذهب إليه هذا البلد لتنفيذ خطة خطيرة محكوم عليها بالفشل. وتتوقف أحدث شريحة من تمويل الولايات المتحدة للأسلحة على تعبئة أوكرانيا لنحو 000 500 رجل. لقد فر عدة ملايين من الأوكرانيين إلى الدول المجاورة في عام 2022، ولكنهم يُبلغون الآن بأنهم لا يستطيعون تجديد جوازات سفرهم في الخارج. وأنهم يجب أن يعودوا إلى أوكرانيا، حيث نرى مقاطع فيديو لرجال يُرغمون بالمعنى الحرفي للكلمة على التجنيد بجرهم من الشارع وإجبارهم على الانضمام إلى الجيش. ويبدو أن الحرية التي يُزعم أن القتال جار من أجلها تتطلب تقييد حرية الأوكرانيين الذين يواجهون خطر الموت في ساحة المعركة. ويتطلب هذا الفساد تيارا مستمرا من التلقين العقائدي والدعاية بغية منع سكان الولايات المتحدة من طرح أسئلة أو معارضة الحرب بنشاط. أفترض أن هذا هو السبب في أن وزير الخارجية أنتوني بلينكن استمرأ مشاركة فرقة موسيقية أوكرانية فقرتها الغنائية خلال زيارته الأخيرة إلى كييف. ليس ذلك فحسب، بل إن الوزير ومرافقيه لم يدركوا أن كلمات الأغنية التي أداها، "Rockin in the Free World"، تعبر عن الحسرة إزاء الفقر واليأس في عالم يُفترض أنه حر، ولكنه ليس حرا حقا. إن الإدارة منفصلة تماما عن الواقع لدرجة أنها اعتقدت أنه من الحكمة أن يشارك الوزير بلينكن في أداء تلك الأغنية بينما يجري جمع الرجال ليكونوا وقودا للمدافع.

أريد أن أضيف أن النزاع لم يبدأ في شباط/فبراير 2022. لقد بدأ قبل سنوات مع تخطيط الولايات المتحدة لانضمام أوكرانيا إلى الناتو. في عام 2008، كشف وليام بيرنز، سفير الولايات المتحدة في روسيا آنذاك، في برقية معروفة لنا، بسبب عمل ويكيليكس، أن القيام بذلك من شأنه أن يتجاوز الخط الأحمر الروسي وربما يؤدي إلى حدوث "انقسام كبير، ينطوي على العنف أو في أسوأ الأحوال حرب أهلية". كما نعلم جميعا، يقبع ناشر ويكيليكس جوليان أسانج في سجن f المملكة المتحدة، ويواجه التسليم إلى البلد الذي جعل منه عبرة لأنه كشف أسرارا كتلك البرقية.

وأكرر أنه كانت هناك مقترحات للسلام في العامين الماضيين، وكانت آخر محاولة من جانب جمهورية الصين الشعبية، التي وضعت خطة شاملة من 12 نقطة كان من شأنها أن تعني نهاية الدمار والمعاناة إذا ما نظر فيها بجدية.

وأخيرا، أود أن أناشد الأمم المتحدة أن تستخدم سلطتها للتحقيق في حدث كارثي مرتبط بالنزاع الأوكراني. في 26 أيلول/سبتمبر 2022، تم تدمير خطي أنابيب نوردستريم في انفجار أطلق أيضا 15 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي، مما يسهم في الاحترار العالمي.

وأغلقت التحقيقات بدون التوصل إلى نتيجة، وقدم صحفي استقصائي واحد على الأقل معروف دوليا أدلة على تورط الولايات المتحدة. وللأسف، لم يطالب أحد في وضع يسمح له بالتحقيق في هذا البلد بذلك. ويتحتم على الأمم المتحدة أن تجري تحقيقا مستقلا خاصا بها. لن يتسنى هذا إلا إن تم رفض أوهام الهيمنة بشكل نهائي وحازم. من شأن القيام بذلك أن يحرر الدول لتكون صادقة مع بعضها البعض، وألا تتصارع بسبب المشاكل، ولكن تجاهد لحلها من دون موت أو إنفاق أموال يمكن أن تستخدم بشكل أفضل لتلبية الاحتياجات البشرية.

وأشكر جميع أعضاء المجلس جزيل الشكر على هذه الفرصة وعلى عمل مجلس الأمن في دعم ميثاق الأمم المتحدة باسم شعوب العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كيمبرلي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، وبصفتي الوطنية، أود أن أعرب عن خالص تعازي لشعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق بالمأساة الرهيبة التي حلت بذلك البلد – تحطم طائرة هليكوبتر أودى بحياة الرئيس سيد إبراهيم رئيسي، ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، وغيره من كبار المسؤولين الإيرانيين.

وكما قال رئيس روسيا، كان سيد إبراهيم رئيسي سياسيا بارزا كرس حياته كلها لخدمة بلده. لقد حظى باحترام مستحق من مواطنيه وأولئك الموجودين في الخارج. وبوصفه صديقا مخلصا لروسيا، قدم إسهاما شخصيا لا يقدر بثمن في تطوير علاقات حسن الجوار بين بلدينا وبذل جهودا كبيرة للنهوض بها إلى مستوى الشراكات الاستراتيجية.

قبل بضعة أيام، جمعنا زملاؤنا الغربيون في هذه القاعة (انظر S/PV.9619) لتصوير معاناة شعب أوكرانيا، الذين كانوا بدون طعام ومصدر للطاقة بسبب الغارات الجوية الروسية على البنية التحتية في المدن الأوكرانية. وصاحب كل ذلك إشادة قوية بنظام زيلينسكي، الذي يزعم أنه يقاتل من أجل حرية واستقلال بلده وأنه يحظى بدعم شعبه.

وفي نفس وقت انعقاد جلستنا، كان وزير الخارجية، السيد بلينكن، يغني ويرقص في ملهى ليلي في كييف، بعد أن استمتع بتناول البيتزا في مطعم بيتزا قريب، زينت جدرانه برموز وصور للنازيين الجدد. الخلاصة هي أن زملاءنا الغربيين كذبوا علينا مرة أخرى، إذ من الواضح أن أوكرانيا لديها الغذاء والطاقة، على الرغم من حقيقة أن عمليتنا العسكرية الخاصة جارية منذ أكثر من عامين. وهناك نازيون جدد أيضا، لا ينوي قادة كييف محاربتهم إذا اختاروا دعوة ضيفهم الأمريكي إلى منشأة كهذه. وبما أنه قبل الدعوة، فمن الواضح أنه ينوي مواصلة استيعابهم.

ولا أعتقد أنه سيكون من قبيل كشف أمر خفي لأعضاء المجلس أن أقول إن تلك ليست الجوانب الوحيدة فيما يتعلق بأوكرانيا التي يكذب الممثلون الغربيون باستمرار بشأنها أو يتجاهلونها. سأعرض عددا من الأمثلة الواضحة الأخرى.

منذ عدة أسابيع الآن، كان المزاج إيجابيا بين دعاة الحرب الغربيين ومؤيدي كييف لأن الولايات المتحدة خصصت حزمة المساعدات العسكرية الكبيرة التي طال انتظارها لنظام زيلينسكي. والواقع أن جزءا منها يتدفق على أوكرانيا، وكبار المسؤولين المحليين الفاسدين سعداء بذلك. غير أن نصيب الأسد من الأموال سينفق في الولايات المتحدة نفسها، ولا يحاول المسؤولون الأمريكيون حتى إخفاء ذلك.

وعلى وجه الخصوص، وفقا لوزير الدفاع، السيد أوستن، سيتم إنفاق حوالي 50 بليون دولار من الشريحة التي تم تخصيصها في نيسان/أبريل والبالغة 61 بليون دولار، في المجمع الصناعي العسكري للولايات المتحدة. وينبغي أن نضيف إلى هذا البيان، أمر آخر لم يذكره. لقد رفعت أكبر شركات تصنيع الأسلحة – آر تي إكس كوربوريشن ومارتن لوكهيد وجنرال ديناميكس – أسعار منتجاتها بنسبة 6 في المائة تقريبا قبل أسبوعين من الموافقة على حزمة المساعدات العسكرية من أجل زيادة أرباحها.

وهناك كذلك زيادة حادة في رسملة الشركات العسكرية الغربية منذ بداية النزاع. وفي الصدارة هنا بلا شك شركة راينميتال الألمانية، التي تسيطر عليها شركة بلاك روك الأمريكية للاستثمار. منذ شباط/فبراير 2022، زادت القيمة الرأسمالية للشركة بنسبة 547 في المائة.

إذا كان أعضاء المجلس لا يصدقوننا، فيمكنهم الاستماع إلى الرئيس الأوكراني. هذا ما قاله عن المخصصات الأمريكية الجديدة في مقابلة مؤخرا مع محطة تلفزيون ABC: "هذه الأموال لا تعطى لأوكرانيا. هذه الأموال تنفق على المصانع الأمريكية وستوفر فرص عمل في الولايات المتحدة". علاوة على ذلك، يقول الخبراء العسكريون إنه لا يوجد سلاح سحري يمكن للغرب أن يقدمه لأوكرانيا لعكس الاتجاهات السلبية للغاية التي تشهدها القوات المسلحة الأوكرانية في ساحة المعركة. وفي الآونة الأخيرة، رحب الغربيون الكارهون لروسيا بنقل الأمريكيين لمنظومات القذائف التكتيكية العسكرية بعيدة المدى، التي تسقطها منظومات الدفاع الجوي الروسية حاليا بالعشرات. نحن ندمرها تماما كما ندمر دبابات ليوباردز وأبرامز الشهيرة. ونفس المصير ينتظر طائرات F-16 الشهيرة عندما يحصل عليها نظام كييف.

وعلى هذه الخلفية، يفقد رعاة زمرة زيلينسكي في حلف الناتو أعصابهم أحيانا، لأنه من خلال تزويد أوكرانيا بالأسلحة، تنتهك دول الناتو بشكل منهجي التزاماتها القانونية الدولية بموجب المعاهدات التي هي أطراف فيها. تنص المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة على أنه يجب على الدول المصدرة أن تقيم بموضوعية خطر احتمال استخدام الأسلحة التي توردها في ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وينبغي ألا توافق على عمليات النقل هذه إذا كانت هناك معلومات موثوقة عن نية المتلقي استخدام الأسلحة ضد أعيان مدنية. يرتكب هذه الجرائم مجلس باندیرا العسكري الذي يقصف بيلغورود ودونباس ومناطق روسية أخرى بشكل منتظم. يبدي الغرب عمى انتقائيا لا يصدق ويسمح أيضا بشن هجمات على المنشآت الروسية. ويؤثر ذلك بالفعل على مزاج الناخب الغربي، على الرغم من أن واشنطن ولندن وبروكسل تحاول عزوه إلى تأثير مكائد روسيا.

الحقيقة هي أنه منذ عام 2014، تحاول واشنطن وحلفاؤها استخدام أوكرانيا كفأر تجارب كيدا في روسيا، وعلى نحو مثالي، عرقلة تقدمها. ومع ذلك، كان العنصر الرئيسي في مسخ فأر التجارب هذا ضخ أسلحة إلى أوكرانيا تحت ستار اتفاقات مينسك وغسل دماغها لجعلها دولة كارهة لروسيا وذات نزعة قومية ونازية جديدة. وقد نجحت السلطات الأمريكية ورفاقها في السلاح في ذلك لأن فأر التجارب أصبح عدوانيا ومتهورا. ولكن مهما كانت محاولات محركي الدمى الغربيين، لا يمكن لفأر التجارب أن يتحول إلى حيوان آخر أقوى. وبمجرد أن استنفدت تلك العينة المختبرية إمكاناتها، تخلوا عنها بكل بساطة. وتتمثل مهمتهم الآن في كسب المزيد من المال والتخلص من أكبر عدد ممكن من الأسلحة القديمة وتجربة أكبر عدد ممكن من الأسلحة الجديدة.

إنها الحقيقة المرة لما يحدث لأوكرانيا الآن. ولهذا السبب، يُقبض على الأوكرانيين في الشوارع بالآلاف ويلقى بهم في مفرمة اللحم العبثية. فاستمرار تشغيل هذه المفرمة في مصلحة محركي الدمى الأوكرانية الغربيين وقادة "الميدان"، الذين خانوا مصالح أوكرانيا والذين سيفقد أرفع مسؤول فيهم أي شرعية رسمية غدا. كما منع محركو الدمى أولئك أوكرانيا من إبرام معاهدة سلام مقبولة في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2022. ويقودون أوكرانيا اليوم إلى انهيار كامل وتام.

ويحاول أولئك الذين يهتمون حقا بأوكرانيا والأوكرانيين بإصرار إيجاد طريقة فعالة لحل الأزمة الأوكرانية. وأعتقد أنهم أحاطوا علما بكلمات السيد بوريل فونتيليس، التي ألقاها من حديقة أوروبا الجميلة، والذي قال إن النزاع في أوكرانيا سينتهي في غضون أسبوعين إذا توقف الغرب عن تزويد نظام كييف بالأسلحة. لا يمكن للمرء أن يقولها بشكل أوضح. ومهما حاول رعاة كييف الغربيون تصوير مساعداتهم على أنها مساهمة في دفاع أوكرانيا عن نفسها، فمن الواضح لأي مراقب حصيف وغير متحيز أن النزاع كان من الممكن أن ينتهي منذ فترة طويلة أو بالأحرى لم يكن ليبدأ على الإطلاق لولا تدخلهم الخبيث. ففي النهاية، روسيا وأوكرانيا دولتان شقيقتان وستظلان كذلك بعد أن

يزول النظام العميل في كييف. وليس من قبيل المصادفة أن ملايين الأوكرانيين فروا إلى روسيا ويشعرون بالأمان التام في بلدنا.

ومن المهم أن يدرك ذلك أعضاء المجلس الذين يحاولون بذل جهود من أجل التوصل إلى تسوية دبلوماسية للأزمة الأوكرانية. فنحن لم نتخل قط عن الدبلوماسية على خلاف زعيم كييف الذي منع نفسه أيضا قانونا من إجراء أي مفاوضات مع روسيا. وإذ أن اليوم، كما أقرت به الصحافة الغربية والأوكرانية، هو آخر يوم في فترة ولايته الشرعية وفقا لدستور بلده، فينبغي لأي وسيط من الوسطاء المحتملين أخذ ذلك في الاعتبار. ففي نهاية المطاف، ليس من المنطقي ببساطة مناقشة أية قضايا، ناهيك عن توقيع وثائق، مع زعيم فقد شرعيته.

وفضلا عن ذلك، يجب أن تستند أي مفاوضات محتملة إلى النظر بإنصاف في شواغل روسيا الأمنية وحقائق الواقع الإقليمي الجديدة. إن مؤتمر السلام الزائف المقرر عقده في حزيران/يونيه في سويسرا هو امتداد للاجتماعات الفاشلة السابقة التي نُظمت في كوبنهاغن وجدة ومالطة ودافوس وليست له أية قيمة مضافة على الإطلاق. وستستند المناقشات خلال ذلك الاجتماع إلى ما يسمى بصيغة السلام التي وضعها زيلينسكي، وهي حقيقة أكدها لنا ممثل نظام كييف في جلسة مجلس الأمن الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9625). ولا يُخفي زعيم كييف حقيقة أن الهدف الرئيسي من الاجتماع صياغة إنذار نهائي منفصل عن الواقع، سيُفرَض لاحقا على بلدنا. وبطبيعة الحال، ستكون كل تلك الجهود عديمة الجدوى.

وينكب الغرب حاليا على دعوة بلدان الجنوب إلى حضور تلك التجمعات من أجل تصوير مشاركتها على أنها دعم شامل لأوكرانيا. ومن المؤكد أننا سنسمع نداءات مماثلة اليوم. فليعلم الجميع علم اليقين أن الخطة الملتوية لرعاة الحدث تتمثل في تقديم جدول أعمال للضيوف يُفترض أنه غير تصادمي بالتركيز على الأمن النووي والغذائي وحرية الملاحة وتبادل المحتجزين والأسرى وعودة الأطفال. وبعد ذلك، ستُصور مشاركتهم في الحدث على أنها دعم مزعوم لتوجيه إنذار نهائي لا لبس فيه إلى روسيا.

وبصراحة، تبدو أيضا جهود سويسرا لتقديم نفسها بوصفها وسيطا محايدا غريبة. فنحن ندرك جيدا أن برن تخلت منذ فترة طويلة عن حيادها بعدما انضمت إلى جميع حزم الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي ضد روسيا ودعمت علنا زمرة كييف.

وإذا تركنا جانبا كل تلك الجهود غير المجدية التي يبذلها رعاة نظام زيلينسكي الغربيون، لا يزال من الممكن إيجاد تسوية حقيقية للأزمة الأوكرانية بالوسائل السياسية والدبلوماسية. ويتطلب الأمر أن يتوقف الغرب عن تسليح نظام باندیرا في كييف وأن تعود أوكرانيا إلى وضعها المحايد وغير المنحاز وغير النووي وأن تُجرَّد من السلاح وتُجتث منها النازية وأن تحظى حقوق المواطنين الأوكرانيين الناطقين بالروسية والأقليات القومية بالاحترام الكامل. وبعبارة أخرى، يتطلب الأمر إزالة الأسباب الجذرية التي كانت الدافع وراء إطلاق عمليتنا العسكرية الخاصة.

وإن كانت برن وحلفاؤها مهتمين بإيجاد حل سلمي للنزاع، فإنهم سيطرحون هذه القضايا للمناقشة في المؤتمر. ومع ذلك، ما زالوا يتوهمون أنهم قادرون على هزيمة روسيا في ساحة المعركة باستخدام الأوكرانيين. وهم مخطئون في ذلك، كما تثبته القوات الروسية في ساحة المعركة. وآمل أن يدرك جميع أعضاء المجلس أن السلام الدائم لن يتحقق دون معالجة السبب الجذري للنزاع الأوكراني. ونعرب عن استعدادنا للعمل مع أي طرف يشاركنا هذا الموقف ولا يريد أن يكون مسؤولا – جنبا إلى جنب مع الغرب الجماعي ونظام زيلينسكي – عن الهلاك العبثي لعشرات الآلاف من الأوكرانيين الذين لا يريدون مواصلة القتال.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

إن ادعاء روسيا بأن المساعدة المقدَّمة لأوكرانيا هي ما يطيل أمد الحرب وليس عدوانها أمر مضلل بقدر ما هو مثير للسخرية. وينبغي ألا ننسى من الذي بدأ الحرب. وتتعمد روسيا إغفال حقيقة أن أكثر من 140 بلدا أدانوا مرارا وتكرارا عدوانها على أوكرانيا ودعوا إلى

انسحابها الفوري من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا. ونحن نفهم هذا الإغفال لأن الحقيقة مزعجة ولا تتناسب مع رواية موسكو بأنها تحارب الغرب. ولا تتناسب مع رواية موسكو بأنها، بطريقة أو بأخرى، الضحية لأنها تحاول بوحشية إخضاع دولة أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتوجه روسيا نداءات إلى المجلس بينما تنتهك بوقاحة قراراته. وعندما يُكشف أمر روسيا، فإنها تلجأ إلى التشويش وتشتيت الانتباه باتباع المخطط الاستراتيجي الروسي الذي نعرفه جميعا. ويشمل ذلك شراءها طائرات إيرانية مسيّرة في العام الماضي في انتهاك للقرار 2231 (2015) وانتهاكها المستمر لقرارات متعددة فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2023، استخدمت القوات الروسية القذائف التسيارية التي زودتها بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لضرب أوكرانيا 12 مرة تقريبا. واشترت روسيا منذ أيلول/سبتمبر 2023 أكثر من 000 11 حاوية شحن محملة بالذخائر والمواد المتصلة بها من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

وذكرت وسائط الإعلام في الشهر الماضي أن فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) فحص حطام قذيفة أُطلقت على خاركيف في أوكرانيا. ووفقا للتقارير، خلص الفريق بشكل قاطع إلى أن الحطام هو لقذيفة تسيارية من طراز هواسونغ -11 مصنوعة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونعلم جميعا أن تصدير هذه القذائف يشكل انتهاكا لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسلطت وسائل الإعلام الضوء أيضا على استعراض الفريق لبيانات القياس عن بعد التي أظهرت أن القذيفة أُطلقت من الأراضي الروسية. وأثبتت بيانات القياس عن بعد، بالاقتران مع تحديد نوع القذيفة، أن الاتحاد الروسي اشترى تلك القذيفة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وليس من قبيل المصادفة أن روسيا استخدمت حق النقض ضد تجديد ولاية فريق الخبراء المعني بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عندما بدأ هذا الفريق الإبلاغ عن تلك الانتهاكات.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على روسيا لاستخدامها الأسلحة الكيميائية ضد أوكرانيا. ووفقا لتقديراتنا، فقد استخدمت القوات الروسية سلاح كلوروبكرين الكيميائي واستخدمت عوامل مكافحة الشغب كوسيلة من وسائل الحرب لإخراج القوات الأوكرانية من المواقع المحصنة. إن استخدام هذه المواد الكيميائية ليس حادثا منعزلا. فلدى روسيا برنامج غير معلن للأسلحة الكيميائية، وهو ما شاهده العالم عندما استخدمت غاز الأعصاب نوفيتشوك في محاولات اغتيال في الخارج. وتدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي كان وتحت أي ظرف من الظروف.

ويساورنا القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بأن روسيا تسعى إلى شراء قذائف تسيارية من إيران. وسيشكل الحصول على تلك الأسلحة تصعيدا ملحوظا في مساندة إيران للحرب العدوانية الروسية. ونحث جميع البلدان على وقف تعاونها العسكري مع روسيا الذي يساهم في دعم حرب عدوانية غير مشروعة على أوكرانيا.

كما يساورنا قلق عميق إزاء الدعم الضخم الذي تقدمه الصين لروسيا لإعادة بناء قاعدتها الصناعية الدفاعية. إن جل أدوات صنع الآلات والإلكترونيات الدقيقة التي يحصل عليها الجيش الروسي من الخارج تأتي من الصين. فلأتكلم بوضوح: لا يمكن لروسيا أن تُواصل حربها لغزو أراضي جارتها من دون ذلك الدعم. وندعو كافة البلدان إلى أن تؤيد عِوضا عن ذلك مساعي أوكرانيا الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

وستكون مشاركة المجتمع الدولي في مؤتمر القمة المرتقب بشأن السلام في أوكرانيا، الذي يستضيفه زملاؤنا السويسريون، عاملا حاسما في تعزيز الهدف الرئيسي للمجلس: صون السلام والأمن الدوليين.

وإلى أن تكف روسيا عن شن هجماتها وتنسحب من أوكرانيا، ستظل الولايات المتحدة ملتزمة بإمداد أوكرانيا بما تحتاجه للدفاع عن نفسها، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا والشعب والحكومة الإيرانية في وفاة الرئيس ووزير الخارجية ومسؤولين آخرين في حادث تحطم الهليكوبتر المأساوي.

أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على ما طرحته من مستجدات، وأحيط علما بإسهام السيدة كيمبرلي. وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا في جلسة اليوم.

إن غيانا تشعر بالفزع إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين الذين يسقطون في هذه الحرب. ورغم إعرابنا عن قلقنا حيال أثر الأجهزة المتفجرة التي تفوق الحصر والتي تُطلق يوميا برا وجوا على المدن والبلدات والبنية التحتية المدنية الحيوية، يتواصل تصعيد الهجمات ويشكل وابل الهجمات المكثفة بالقذائف والمسيرات تهديدا متزايدا لتوفر الخدمات الأساسية. ويشكل الكثير من تلك الهجمات انتهاكا لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

وتدين غيانا استخدام العنف ضد المدنيين واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وتدعو الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وضمان سلامة المدنيين ومنازلهم ومدارسهم ومستشفياتهم وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية. ونشيد بدوائر العمل الإنساني لدعمها ملايين الأشخاص المحتاجين في خضم هذه المأساة ونرحب بجهودها المستمرة لتوسيع نطاق الاستجابة الإنسانية.

وتود غيانا أيضا الإعراب عن قلقها البالغ حيال الأخطار الجسيمة التي تهدد الأمن الإقليمي والدولي جراء نقل الأسلحة إلى منطقة نزاع مستعر. ونرى أن توريد الأسلحة والذخيرة إلى أي حالة نزاع مسلح يمكن أن يزيد من تصعيد العنف أو يطيل أمده، كما أنه يفاقم مخاطر تحويل وجهتها إلى مستخدمين نهائيين غير مأذون لهم. وندعو جميع الأطراف الضالعة في نقل الأسلحة إلى منطقة نزاع إلى ضمان أن تتم عمليات النقل مع الامتثال لصكوك نزع السلاح ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن. وندعو كذلك إلى وضع ضوابط للحيلولة دون نقلها غير القانوني ونحث الأطراف على الكف عن استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، التي ستظل تخلف أثرا دائما ومدمرا على حياة المدنيين حتى بعد انتهاء الحرب بفترة طويلة. وتشجب غيانا استخدام هذه الأسلحة وتحث على الامتثال الكامل للصكوك والالتزامات الدولية لنزع السلاح.

ونشدد كذلك على أن الوسيلة الفعالة الوحيدة للحيلولة دون المزيد من التصعيد أو عدم الاستقرار في أوكرانيا والمنطقة الأوسع نطاقا هي إنهاء الحرب والقيام بذلك من خلال الوسائل السلمية.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو والسيدة كيمبرلي على إحاطتيهما.

وأتقدم بتعازينا إلى شعب إيران وحكومتها، وكذلك إلى أسر جميع ضحايا تحطم الطائرة الهليكوبتر يوم الأحد.

تتعرض أوكرانيا لعدوان وحشي متفاقم الضراوة تشنه روسيا التي باتت تصعد حدة هجماتها، لا سيما في شرق البلد وشماله الشرقي. وزادت الهجمات بنسبة 17 في المائة في الفترة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل وانطوت في معظمها على استخدام قنابل انزلاقية قادرة على حمل مئات المتفجرات وإطلاقها دفعة واحدة.

وتواصل روسيا استهداف محطات توليد الطاقة ومحطات الكهرباء الفرعية في أوكرانيا كجزء من حملة منهجية لقطع الكهرباء والخدمات الأساسية عن آلاف المدنيين. واجتمع المجلس قبل أسبوع لمناقشة العواقب الإنسانية الناجمة عن العدوان الروسي. وسلطنا الضوء، في تلك المناسبة، على الخسائر الفادحة التي ألحقتها الحرب بالمدنيين والمستشفيات والمدارس والبنية التحتية للطاقة. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن تلك المعاناة. بل على العكس، ينبغي أن تكون في صميم اعتباراتنا.

فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة، فإن التقارير التي تفيد بأن الاتحاد الروسي يشتري أسلحة وذخائر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويستخدمها في أوكرانيا تثير قلقا بالغا. وقد تبين أن حطام

قذيفة سقطت في خاركيف هو لقذيفة من طراز هواسونغ 11- الكوري الشمالي. وفي ضوء ذلك، فإن قرار روسيا باستخدام حق النقض لمنع تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) يزيد من بواعث القلق والانزعاج.

وإلى جانب ذلك، تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من مقتل أكثر من 500 10 مدني وإصابة أكثر من 000 20 في أوكرانيا منذ شباط/فبراير 2022. وتنجم معظم تلك الخسائر في الأرواح عن استخدام الأسلحة المتفجرة، بما في ذلك المسيرات المسلحة التي تُحدث آثارا واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. وتتوارى خلف مظاهر الأضرار والدمار ندوب نفسية غائرة تسببت فيها الحرب الروسية. ومنذ 10 أيار/مايو، أُجبر ما يقرب من 000 8 مدني على الفرار من قراهم وأماكن إقامتهم في منطقة خاركيف.

إن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية تنتهك القانون الدولي الإنساني، وهي غير مقبولة على الإطلاق. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات فورا. ونشدد مرة أخرى على ضرورة تحقيق المساءلة الكاملة عن جميع الجرائم المرتكبة ضد أوكرانيا.

وسيوجه مؤتمر القمة المقبل بشأن السلام في أوكرانيا، الذي سيعقد في سويسرا في حزيران/يونيه، رسالة جلية في ذلك الصدد. وترحب مالطة بذلك الجهد الذي سيوفر إطارا للحوار بشأن سبل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم لأوكرانيا على أساس القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية.

وإلى أن يأتي ذلك اليوم، نظل ثابتين في موقفنا بأن لأوكرانيا حقا أصيلا في الدفاع عن نفسها، على النحو الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ويحق لها أن تحمي مواطنيها وحدودها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، شأنها شأن أي دولة عضو أخرى في الأمم المتحدة. ومن حقها التعويل على حلفائها للقيام بذلك.

وفي هذه المناسبة، نكرر أيضا أن الاتحاد الروسي بيده مفتاح إنهاء الحرب. ويمكنه أن يفعل ذلك الآن بسحب قواته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للسيدة ناكاميتسو على إحاطتها وأحيط علما بملاحظات السيدة كيمبرلي. كما أرحب بمشاركة وفد أوكرانيا في جلسة اليوم.

في البداية، أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن الحرب في أوكرانيا بدأت نتيجة للغزو المسلح الروسي قبل أكثر من عامين في انتهاك صارخ لكل من القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، تمارس أوكرانيا حقها الأصيل في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب تلقي المساعدة من المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، فمن غير المعقول بصراحة أن يطلب الاتحاد الروسي، الذي بدأ هذه الحرب الوحشية بغزو أوكرانيا، عقد جلسة اليوم بشأن مسألة نقل الأسلحة إلى أوكرانيا. وبدلاً من ذلك، فإن التعاون العسكري بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيكون موضوعاً أكثر أهمية اليوم.

في الشهر الماضي، استخدمت روسيا حق النقض (انظر S/PV.9591) ضد تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، الذي ظل يؤدي واجبه بإخلاص على مدى السنوات ال 15 الماضية. وقد استخدم حق النقض هذا لأن روسيا لم ترغب في أن يكشف الفريق عن الحقائق غير المريحة التي أرادت روسيا إخفاءها – وهي قيام كوريا الشمالية بشكل غير مشروع بإمداد روسيا بالذخائر والقذائف التسيارية.

ومع ذلك، فإن استخدام روسيا لحق النقض لن يتيح إخفاء الحقيقة أو وقف الجهود الدولية الجارية لدعم النظام العالمي لعدم الانتشار. ونحث الاتحاد الروسي مرة أخرى على حماية النظام العالمي لعدم الانتشار بالوقف الفوري لتعاونه العسكري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يشكل، مرة أخرى، انتهاكا صارخا للعديد من قرارات مجلس الأمن.

ومع دخول الحرب في أوكرانيا عامها الثالث، تستمر زيادة الخسائر في صفوف المدنيين، وتتفاقم المعاناة الإنسانية بسبب تدمير

المرافق المدنية، مثل البنية التحتية للطاقة. وفي الأسبوع الماضي فقط، ناقشنا الحالة الإنسانية الأليمة التي يواجهها الشعب الأوكراني.

ومن المؤسف للغاية أن روسيا قد وسعت الجبهة إلى الحدود الشمالية الشرقية لأوكرانيا بالقرب من خاركيف خلال الأسبوع الماضي على الرغم من إدانات المجتمع الدولي القوية. وقد أفيد بأن ما يقرب من 10 000 أوكراني فروا من منطقة خاركيف الحدودية.

وكما سبق التأكيد مرارا في الجلسات السابقة بشأن هذا الملف الهام، يشدد وفد بلدي مرة أخرى على أن جميع الأحداث المدمرة والمعاناة الإنسانية التي تحدث في أوكرانيا هي نتيجة مباشرة للغزو الروسي غير القانوني. وروسيا وحدها التي يمكنها إنهاء الحرب؛ وروسيا هي التي يجب عليها إنهاء الحرب.

وجمهورية كوريا، من جانبها، ستواصل الوقوف إلى جانب الشعب الأوكراني إلى أن يحقق سلاما عادلا ودائما في أراضيه.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): لن يفوت يس على أحد ملاحظة أن تناول مجلس الأمن للملف الأوكراني يتسم الآن بالتناوب بين الجلسات التي تركز على هجمات روسيا على المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا وجلسات يمكن وصفها بأنها انتقامية، تتهم روسيا فيها المجتمع الدولي بتقديم الدعم العسكري لأوكرانيا.

والصلة بين هذه المسائل – بين جلسة الثلاثاء الماضي (S/PV.9625) وجلسة اليوم – مباشرة وواضحة. تشن روسيا هجمات يومية على أوكرانيا، بعضها يستهدف عمدا السكان المدنيين الأوكرانيين، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وفي الأسابيع الأخيرة، رأينا مدى الضرر الذي سببته روسيا عمدا لقطاع الطاقة الأوكراني. وتدعم فرنسا وشركاؤها أوكرانيا للدفاع عن شعبها ضد هذه الاعتداءات.

ماذا تريد روسيا عندما تطالبنا بالتوقف عن دعم أوكرانيا؟ هل ترغب في أن تكون قادرة على هدم المدن الأوكرانية عن بكرة أبيها بدون عائق؟ هل ترغب في حرمان السكان بشكل دائم من الماء والغاز والكهرباء؟ هل ترغب في أن تستمر في كل ما ترسله من قذائف وطائرات مسيَّرة بدون أن تتواجهأي مقاومة، وأن تصيب هدفها وتتسبب في أكبر عدد من الوفيات بين المدنيين؟

إننا لن نسمح لروسيا بتدمير أوكرانيا. إن القيام بذلك يعني الدوس على ميثاق الأمم المتحدة وجميع المبادئ التي يقوم عليها أمننا الجماعي. وسيعني ذلك السماح لروسيا بإعادة إرساء قانون الغاب. وتتطلع معظم بلدان العالم إلى العيش في سلام، من دون خوف من عدوان أحد الجيران. كما أن مصيرنا الجماعي على المحك في الدفاع عن أوكرانيا. وبالنسبة لكل واحد منا، فإن الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا تمس مصالح أمنية أساسية.

ولهذا السبب ستواصل فرنسا، مع شركائها، دعم الشعب الأوكراني في ممارسة حقه في الدفاع عن النفس. وهذا هو الغرض من اتفاق التعاون الأمني الذي وقعناه مع أوكرانيا في 16 شباط/فبراير، بما يتماشى مع الإعلان المشترك لدعم أوكرانيا المؤرخ 12 تموز/يوليه 2023.

تستخدم روسيا وسائل غير قانونية لشن حربها غير القانونية. وهي تحصل على الأسلحة والذخائر، بما في ذلك القذائف التسيارية، من كوريا الشمالية. ولإخفاء تلك الانتهاكات الصارخة لقرارات مجلس الأمن، منعت روسيا تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591)، وبالتالي حرمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أداة محايدة وعلنية بشأن تنفيذ الجزاءات.

وتواصل روسيا الحصول على آلاف الطائرات المسيَّرة من إيران. وتستهدف هذه الطائرات المسيَّرة السكان المدنيين ومحطات السكك الحديدية وخطوط السكك الحديدية والمباني السكنية ومراكز التسوق ومحطات الطاقة الحرارية والكهرمائية. ويساورنا القلق الشديد إزاء مزاعم نقل قذائف تسيارية من إيران إلى روسيا، وهو ما يمثل تصعيدا غير مقبول ولا يمكن أن يمر بدون رد.

وتدعي روسيا أنها قلقة من عواقب شحنات الأسلحة إلى أوكرانيا على احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. في الواقع، إنها لا تعبأ بذلك. وكل يوم، تظهر لنا روسيا أنها مهتمة فقط بتوازن القوى. وعلى هذا النحو، لا توجد، للأسف، طريقة أخرى لجعل روسيا توقف حربها سوى تقديم دعم عسكري ثابت لأوكرانيا. وعندئذ فحسب، يمكننا تهيئة الظروف للتفاوض على تسوية عادلة ودائمة للنزاع تحترم القانون الدولي.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

إنها لمفارقة أن تدعو روسيا إلى عقد جلسة أخرى حول انتشار الأسلحة في شهر شهدنا فيه الدمار المروع للبنية التحتية المدنية الأوكرانية. وبينما نتكلم، تواصل القوات الروسية هجماتها المدمرة حول خاركيف. وكما اكتشف خبراء الأمم المتحدة الذين زاروا أوكرانيا في نيسان/أبريل، فإن ذلك يشمل استخدام قذائف تسيارية من كوريا الشمالية.

ويشكل شراء روسيا للأسلحة من بيونغ يانغ انتهاكا للعديد من قرارات المجلس، بالإضافة إلى استخدامها لآلاف الطائرات الإيرانية المسيَّرة منذ عام 2022. ونحث كوريا الشمالية وإيران على وقف كل الدعم لروسيا. ونشير إلى أن أي نقل للقذائف التسيارية أو التكنولوجيا ذات الصلة من إيران إلى روسيا سيكون تصعيدا كبيرا.

كما اعترفت القوات الروسية باستخدام مواد مكافحة الشغب في ساحة المعركة. وتتفق المملكة المتحدة مع ما خلصت إليه الولايات المتحدة بأن روسيا قد استخدمت الكلوروبكرين ضد القوات الأوكرانية. وكلاهما خرق واضح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

هذه حرب لا يمكن لروسيا أن تنتصر فيها، وهي تكلف الشباب الروس مستقبلهم. يستحوذ الجيش على 40 في المائة من إنفاق الحكومة الروسية. وتبلغ تكلفة كل صاروخ من صواريخ كينجال 7 ملايين دولار، أي ما يعادل رواتب 130 مدرسًا روسيًا. وبالمعدل الحالي، وبحلول العام المقبل، ستكون روسيا مسؤولة عن مقتل وإصابة أكثر من نصف مليون فرد على مدى ثلاث سنوات من حربها التي لا داعي لها.

ومع ذلك، لا تظهر روسيا أي علاماة على رغبتها في السلام. وقال الممثل الدائم لروسيا نفسه في القاعة إنه قريبا،

”قريبا جدا، سيكون الموضوع الوحيد لأي اجتماع دولي حول أوكرانيا هو الاستسلام غير المشروط لنظام كييف.“ (S/PV.9600، الصفحة 16)

إن أوكرانيا تريد السلام، لكنها تدافع عن نفسها ضد حرب عدوانية من حروب الإمبريالية الجديدة. ولدى القيام بذلك يحق لها استعراض القوة خارج حدودها.

وإلى جانب أوكرانيا، نؤيد مؤتمر القمة المقبل الذي ستعقده سويسرا بشأن السلام. وسيكون المؤتمر فرصة لإظهار الوحدة العالمية بشأن مبادئ السلام العادل القائم على ميثاق الأمم المتحدة.

وسيستمر دعمنا لأوكرانيا إذ تواصل محاربة العدوان الروسي، وإذ تعمل لتحقيق السلام العادل والمستدام الذي تستحقه، وإذ تعيد البناء والتعافي وإذ أن حقها السيادي في رسم مسارها الخاص مكفول.

السيد قواوي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لشعب جمهورية إيران الإسلامية وحكومتها بعد الخسارة المأساوية في الأرواح في حادث تحطم طائرة هليكوبتر للرئيس، سيد إبراهيم رئيسي، ووزير الخارجية، حسين أمير عبد اللهيان، ومسؤولين وركاب آخرين.

وأشكر وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. لقد استمعت باهتمام إلى الملاحظات التي أدلى بها السيدة مارغريت كيمبرلي.

إن موقف الجزائر من النزاع في أوكرانيا واضح وثابت. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم في أزمة أوكرانيا إلا بإجراء حوار حقيقي وشمولي وبناء بين الطرفين. ونعتقد أيضا أن أي حل يجب أن يتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع الشواغل الأمنية المشروعة لكلا الطرفين.

ومن هذا المنظور، دعت الجزائر الطرفين مرارا إلى التخلي عن عقلية المواجهة والتصعيد وإعطاء الأولوية للحلول السلمية من خلال الحوار والمفاوضات. ونواصل تشجيع المجتمع الدولي، والمجلس نفسه، على التركيز على الجهود التي ستؤدي إلى السلام بتهيئة الظروف الضرورية المفضية إلى حوار صادق بين الطرفين.

للأسف، ما فتئ النزاع يتسم باتجاه نحو مزيد من التوتر ومزيد من الأعمال العدائية ومزيد من التصعيد، ناهيك عن عواقب الاستقطاب التي تتزايد باطراد. وفي هذا السياق، فإن تدفق الأسلحة والذخيرة، التي يزداد فتكها وقوتها التدميرية، إلى مناطق النزاع واستخدامها لا يمكن أن يكونا إلا مصدرا للقلق. إن استخدام الأسلحة لا يؤدي إلا إلى فقدان مزيد من الأرواح، بما في ذلك بين المدنيين، ومعاناة السكان وتدمير البنية التحتية، وإلى زيادة عرقلة آفاق الحلول المتوقعة للنزاع.

ومما يثير القلق أيضاً خطر وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات الإجرامية أو الإرهابية وأن تصبح تحت سيطرتها، وهي حالة يمكن أن تشكل تهديدات رئيسية للسلام والأمن. ومن ثم ندعو الطرفين إلى إيلاء أهمية كبيرة لمنع خطر انتشار الأسلحة والذخائر وبذل قصارى جهدهما لمنع حدوث ذلك. وعلى وجه الخصوص، نحث الطرفين على الحيلولة دون وقوعها في أيدي الجماعات الإجرامية والإرهابية.

ختاماً، ندعو مرة أخرى كلا الطرفين إلى التمسك بميثاق الأمم المتحدة والامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ومن الأهمية بمكان إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية للتخفيف من معاناة الناس.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أنضم إلى زملائي في الإعراب عن خالص تعازينا لوفاة الرئيس رئيسي ووزير الخارجية أمير عبد اللهيان والوفد المرافق لهما.

وأشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. كما أحطت علما بملاحظات السيدة مارغريت كيمبرلي.

بينما نشهد مرة أخرى محاولات لصرف الانتباه عن المسؤولية عن الوضع في أوكرانيا، فإن الهجمات المتواصلة التي تشنها روسيا على أوكرانيا وشعبها وبنيتها التحتية تستمر بلا هوادة. وفي الأسبوع الماضي، في جلسة المجلس بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا (انظر S/PV.9625)، قيل لنا إنه، وفقا للأرقام الصادرة عن مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تم تسجيل أكثر من 700 إصابة بين المدنيين في أنحاء أوكرانيا في نيسان/أبريل وحده. وإضافة إلى ذلك، ازدادت الهجمات على البنية التحتية المدنية بمعدل يثير القلق. والحالة في منطقة خاركيف الأوكرانية تثير القلق بصفة خاصة، مع تصاعد الأعمال العدائية واشتداد الهجمات الروسية، مما أسفر عن وقوع مزيد من الخسائر في صفوف المدنيين والنزوح وتدهور الحالة الإنسانية. ونود أن نعرب عن بالغ امتناننا للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يسهلون إجلاء أقرب السكان إلى الأعمال العدائية.

وعشية المناقشة السنوية بشأن حماية المدنيين، نذكر بأن جميع أطراف النزاعات ملزمة بإعطاء الأولوية لحماية المدنيين والأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أو كفوا عن المشاركة فيها. وتشدد سويسرا على الحاجة الملحة إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويحدونا الأمل في أن نسهم في هذا الصدد، بموافقتنا على استضافة مؤتمر القمة الأول المعني بالسلام في أوكرانيا. تتمثل الرؤية العامة لمؤتمر القمة في تمكين عملية سلام في المستقبل بإتاحة منتدى لمناقشة مجموعة من الأفكار وتنفيذ تدابير عملية لتحقيق هذاالهدف. ومؤتمر القمة، الذي سيعقد يومي 15 و 16 حزيران/يونيه، يهدف أساسا إلى التوصل إلى تفاهم من أجل عملية سلام محتملة في المستقبل. ونأمل أن نتمكن من التعويل على المشاركة البناءة لأعضاء المجلس، بغية إحراز تقدم نحو سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

الحياد لا يعني اللامبالاة. فخارج المجال العسكري، لا يمنع قانون الحياد سويسرا من الانخراط في إحلال سلام عادل ودائم في

أوكرانيا. ونعتقد أن تنظيم مؤتمر قمة رفيع المستوى معني بالسلام في أوكرانيا هو امتداد لهذا الالتزام.

وما كانت الوفيات والإصابات والدمار والمعاناة الهائلة التي نشهدها لتحدث بدون العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وللتوصل إلى حل سلمي، نجدد دعوتنا لروسيا إلى تهدئة الحالة فورا، ووقف جميع العمليات العدائية وسحب جميع قواتها من الأراضي الأوكرانية. إن ميثاق الأمم المتحدة يدعونا جميعا إلى احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها. ونذكر أيضا بأن لأوكرانيا الحق في كفالة أمنها والدفاع عن سلامتها الإقليمية وسيادتها.

وتشعر سويسرا بجزع كبير إذ يبدو أن عمليات نقل الأسلحة والذخائر إلى روسيا من أطراف ثالثة لا تزال تؤجج العدوان العسكري الروسي وتزيد من شدته. لقد أكدنا مرارا أنه على الدول أن تحترم التزاماتها بموجب الصكوك الدولية لتحديد الأسلحة وأن تمتثل لها. ويشمل ذلك قرارات المجلس ذات الصلةز

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشعر ببالغ الحزن للوفاة المفاجئة لرئيس جمهورية إيران الإسلامية، سيد إبراهيم رئيسي، ووزير الخارجية، حسين أمير عبد اللهيان، وآخرين. وباسم حكومة اليابان، نود أن نعرب عن خالص تعازينا لحكومة إيران وشعبها وللأسر المكلومة، وأن نقدم دعواتنا الصادقة للمتوفين.

وأشكر الممثلة السامية ناكاميتسو ومقدمة الإحاطة لأخرى على عرضيهما.

طلبت روسيا مرارا عقد جلسات لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع وقدمت حججها الفريدة، في إهدار لوقت المجلس وموارده الثمينة. ومن المفارقات المأساوية أن يدين عضو دائم في مجلس الأمن من يدافعون عن أنفسهم ضد عدوانه، الذي يشكل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة.

وما فتئت روسيا تنتقد الدعم المستمر والمشروع الذي يقدمه المجتمع الدولي لأوكرانيا. ومن ناحية أخرى، اشترت أسلحة من كوريا الشمالية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن التي صوتت روسيا لصالحها. وهو ما أثار أيضا مخاوف داخل المجتمع الدولي بشأن ما تحصل عليه كوريا الشمالية في المقابل. وعلاوة على ذلك، من المؤسف حقا أن روسيا اختارت في 28 آذار/مارس (انظر S/PV.9591) استخدام حق النقض لمنع تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006). ولو كان الفريق موجودا، كما كان يأمل 13 عضوا في المجلس، لتضمن تقريره دون شك مزيدا من التحقيقات في التهرب من الجزاءات بل والانتهاكات التي ارتكبتها كوريا الشمالية وروسيا. وندين مرة أخرى بأشد العبارات هذه الأعمال التي تقوم بها روسيا خدمة لمصالحها الخاصة على حساب مسؤوليتها الرسمية بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، حارس السلام العالمي وليس مدمره.

وتصر اليابان مجددا على وجوب أن يستند السلام في أوكرانيا إلى ميثاق الأمم المتحدة. فالعدوان الروسي على أوكرانيا يقوض أهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ولا يمكن الفصل بين أمن أوروبا وأمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ وما وراءهما. ويجب ألا تحدث محاولات انفرادية لتغيير الوضع الراهن بالقوة في أي مكان في العالم. إن سلام المجتمع الدولي بأسره وأمنه على المحك. ولا نزال نبذل أقصى الجهود لتحقيق السلام العادل والدائم في أوكرانيا. ولن يتزعزع أبدا تصميمنا على الوقوف إلى جانب أوكرانيا والتمسك بميثاق الأمم المتحدة.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمتي الإحاطتين على إسهامهما، كما أود أن أرحب بممثل أوكرانيا في هذه القاعة.

أود أن أدلي بنقطتين باسم وفد بلدي.

أولا، ولن نبالغ بشأن هذا الأمر مهما قلنا، من حق أي بلد يتعرض لغزو أجنبي الدفاع عن نفسه، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والإطار القانوني الدولي المنطبق. كما أن مساعدتنا لأوكرانيا تدعم ذلك الحق غير القابل للتصرف وسنواصل تقديم هذه المعونة إلى أن تنتهي الحرب العدوانية.

ثانيا، تود سلوفينيا أن تذكر بأن فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) زار أوكرانيا في نيسان/أبريل وتأكد من أن الصاروخ الذي سقط في خاركيف في كانون الثاني/يناير كان في الواقع قذيفة من طراز هواسونغ -11 قادمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويساور سلوفينيا قلق عميق إزاء الأدلة المتزايدة على شراء روسيا للقذائف من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعددة ويجب التصدي له على وجه الاستعجال. ونود أيضا أن نعرب عن استيائنا إزاء عدم تمكن مجلس الأمن من تمديد ولاية فريق الخبراء المنشأة عملا بالقرار 1718 التي كان ينبغي تمديدها لولا استخدام الاتحاد الروسي لحق النقض ضده (انظر S/PV.9591).

لقد حان الوقت لكي يفي المجلس بولايته على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة ويكفل إحلال السلام والأمن على الشعب الأوكراني. وفي هذه المرحلة التي يتقلص فيها احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن والجزاءات، يجب أن نفكر مليا في كيفية إعادة بناء الثقة لضمان أهمية هذا الجهاز ولتأمين مستقبلنا بوجه خاص.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أود، بالنيابة عن الوفد الصيني، أن أعرب عن خالص تعازينا في أعقاب الوفاة المأساوية للرئيس رئيسي ووزير الخارجية أمير عبد اللهيان في حادث المروحية وأن أعرب أيضا عن خالص مواساتنا لأسرتيهما ولحكومة إيران وشعبها. لقد قدم الرئيس رئيسي ووزير الخارجية أمير عبد اللهيان مساهمات مهمة في تعزيز تنمية العلاقات الصينية الإيرانية والتعاون الودي في المنطقة.

وأشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها، وقد استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة كيمبرلي.

لا تزال الأزمة مستمرة في أوكرانيا. ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار تدفق كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر إلى ساحة المعركة وتنوعها واتساع نطاقها وتزايد فتكها والمخاطر التراكمية لتحويل مسارها وانتشارها. لقد نظر مجلس الأمن في مسألة إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا في مناسبات عديدة وأعرب الطرفان عن موقفهما بوضوح. وأود أن أكرر أن الأسلحة قد تنهي الحروب، ولكنها لا تحقق السلام الدائم. قد تبدأ النزاعات بطرق مختلفة، لكنها تنتهي جميعها بمفاوضات دبلوماسية. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى إعطاء الأولوية للسلام والإنسانية وتركيز مواردها وطاقتها على الجهود الدبلوماسية الرامية إلى وقف الأعمال القتالية ووقف إطلاق النار والعمل معا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مبكرة للأزمة في أوكرانيا.

ومنذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، اتخذت الصين على الدوام موقفا موضوعيا ومحايدا وتواصلت مع جميع الأطراف واستمرت في تعزيز محادثات السلام. وقبل أسبوعين، أوضح الرئيس شي جين بينغ بصورة كاملة للقادة الأوروبيين خلال زيارته لثلاثة بلدان أوروبية موقف الصين من أوكرانيا. وأكد أن الصين تتفهم تأثير الأزمة الأوكرانية على شعوب أوروبا وتأمل في التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن حتى يعود السلام والاستقرار إلى القارة الأوروبية في وقت مبكر. وفي الأسبوع الماضي، أجرى الرئيس شي جين بينغ والزعيم الروسي الزائر تبادلا معمقا لوجهات النظر حول الأزمة الأوكرانية، مؤكدَين أن الحل السياسي للأزمة هو الطريق الصحيح. ومن الضروري معالجة أعراض المشكلة وأسبابها الجذرية على حد سواء وتشجيع بناء نوع جديد من الهياكل الأمنية يكون متوازنا وفعالا ومستداما. وأود مرة أخرى أن أحث أطراف النزاع على إبداء الإرادة السياسية وتقريب وجهات نظرها وبدء محادثات السلام في وقت مبكر حتى يمكن التوصل إلى وقف لإطلاق النار. ونحث المجتمع الدولي على تهيئة الظروف اللازمة وتقديم المساعدة لتحقيق تلك الغاية. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة بذل جهود دؤوبة والاضطلاع بدور بناء في تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية مبكرة للمسألة الأوكرانية.

لقد وجه زميلي الأمريكي للتو اتهامات لا أساس لها ضد الصين في بيانه. وبعض تعليقاته غير مقبولة على الإطلاق. وأود أن أتطرق إلى النقاط الثلاث التالية:

أولا، الصين لم تتسبب في الأزمة الأوكرانية وليست طرفا فيها، كما أننا لم نقدم أسلحة فتاكة لأي من طرفي النزاع. لم نفعل ما تفعله الولايات المتحدة، أي إطالة أمد القتال عمدا. لن نفعل ذلك ولن نستفيد من الأزمة. وموقفنا واضح وضوح الشمس، ألا وهو تعزيز محادثات السلام والتسوية السياسية.

ثانيا، يحق للصين التعاون اقتصاديا وتجاريا بشكل طبيعي مع جميع دول العالم، بما في ذلك روسيا، ولا ينبغي التدخل في هذا التعاون أو تقويضه. وتطبق الصين دائما رقابة صارمة جدا على صادرات المواد المزدوجة الاستخدام. ونحث الولايات المتحدة على التوقف عن مهاجمة الصين وتشويه سمعتها والتشهير بها ونشر الافتراءات ووقف العقوبات الأحادية ضد الشركات الصينية والقمع غير المعقول لها.

ثالثا، يرى المجتمع الدولي بوضوح نوايا الولايات المتحدة بشأن الأزمة الأوكرانية. ونذكّر الولايات المتحدة بأن صرف الانتباه وإلقاء اللوم على الآخر ليس السبيل الصحيح لحل الأزمة الأوكرانية. كما ننصح الولايات المتحدة بالكف عن استغلال الأزمة الأوكرانية لتعزيز استراتيجيتها الجيوسياسية وإثارة مواجهة بين التكتلات وخدمة أجندتها الخاصة.

السيد دي لا غاسكا (الإكوادور) (تحدث بالإسبانية): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. واستمعت باهتمام أيضاً إلى السيدة كيمبرلي، وأود أن أرحب بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا هذا الصباح.

ظل موقف الإكوادور على مر التاريخ، وما زال، ينطوي على نبذ العنف المسلح والعسكرة والتسليح، وهو موقف يتسق مع التمسك الثابت بحق الدفاع المشروع عن النفس، بما يتماشى مع أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن إكوادور قد أعربت بالفعل عن موقفها في مناسبات لا حصر لها ناقش فيها المجلس هذه المسألة، فسأركز اليوم على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، يجب احترام الأطر القانونية الدولية التي تحكم نقل الأسلحة والذخيرة. إنها ليست نقاطاً مرجعية مؤقتة. ويغدو لزاماً اتخاذ تدابير للتصدي للمخاطر التي يشكلها التدفق الهائل للأسلحة والذخائر في أي نزاع مسلح، بما في ذلك مخاطر تحويل مسارها وانتشارها وتصعيدها.

ثانياً، تؤيد إكوادور دعوة الأمين العام والمجتمع الدولي جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وإبعاد القتال عن المناطق الحضرية. إن الهجمات التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وهي مرفوضة.

ثالثاً، يجب الكف فوراً عن استخدام الأسلحة التي تخلف آثاراً عشوائية ومفرطة. ويجب احترام اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وأحكام اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ضمن أحكام أخرى، وتنفيذها بالكامل.

عقد المجلس قبل ستة أيام فقط جلسة إحاطة بشأن الحالة الإنسانية الخطيرة في أوكرانيا (انظر S/PV.9625)، ذكر فيها أن المدنيين هم الذين ينوء كاهلهم بأفدح الخسائر في أي نزاع مسلح. لا يمكن غض الطرف عن الأرواح التي أزهقت والمجتمعات التي دمرت والمعاناة الإنسانية. فهي لا تحصى. وتعرب الإكوادور عن أسفها لأن الغزو المستمر للأراضي الأوكرانية ما زال يفاقم مخاطر التصعيد، في سياق بلغ فيه الإنفاق العسكري عام 2023 على الصعيد العالمي 2.44 تريليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً حقيقياً بنسبة 6.8 بالمئة عن عام 2022.

في الختام، أكرر الدعوة التي وجهتها إكوادور إلى الاتحاد الروسي لسحب قواته العسكرية من الأراضي الأوكرانية، وأحث المجتمع الدولي على تعزيز الجهود الجماعية لتيسير محادثات السلام من أجل وقف العنف في أوكرانيا وتعزيز التعايش السلمي بين الأطراف.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): علمت سيراليون ببالغ الحزن بوفاة الرئيس ووزير الخارجية ومسؤولين آخرين في جمهورية إيران الإسلامية. وبالنيابة عن وفد بلدي، نعرب عن خالص تعازينا

لشعب جمهورية إيران الإسلامية في هذا المصاب الأليم، راجين أن ترقد أرواح الراحلين بسلام.

أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الإحاطة. كما أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها المفيدة. كما نشيد بمداخلة السيدة مارغريت كيمبرلي. وأود أن أرحب بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

تحيط سيراليون علماً بوجهات النظر المختلفة المقدمة بشأن إمدادات الأسلحة فيما يخص النزاع في أوكرانيا منذ اندلاع النزاع قبل عامين، بما في ذلك المنظورات المتعلقة بحق الدفاع عن النفس وانتهاكات مبدأ الحياد. إن الإمداد المستمر بالأسلحة من شأنه أن يطيل أمد العنف ويصعد من مستواه في النزاع، لذلك نؤكد على أهمية التزام كافة أطراف النزاع بالأطر القانونية الدولية في كل عمليات نقل الأسلحة، والأهم من ذلك التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونؤكد من جديد على أن جميع عمليات نقل الأسلحة في حالات النزاع يجب أن تُجرى ضمن الأطر القانونية الدولية المعمول بها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وينبغي أن تشمل إجراء تقييمات للمخاطر قبل النقل والتحقق من المستخدم النهائي لمنع تحويل وجهة الأسلحة والذخيرة.

وبينما نتداول بشأن إمدادات الأسلحة المتعلقة بالنزاع في أوكرانيا، بات من المهم أن نسلّط الضوء أيضاً على الآثار المدمرة لأسلحة الحرب على المدنيين والبنية التحتية المدنية. يشكل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الشديدة الفتك في حالات النزاع، بما في ذلك في أوكرانيا والاتحاد الروسي، تحدياً رئيسياً للجهود الرامية إلى تسوية النزاعات وحماية المدنيين واستعادة السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ومن الأمثلة على ذلك انهيار المبنى المبلغ عنه ومقتل ما لا يقل عن 15 شخصاً في الهجوم الصاروخي الذي وقع في 12 أيار/مايو على مبنى سكني في مدينة بيلغورود الروسية. كما نشهد تقارير عن وقوع إصابات بين المدنيين والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية المدنية والنزوح الجماعي للمدنيين في أوكرانيا.

تشير التقارير الواردة من بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى أن عدد الضحايا المدنيين في أوكرانيا بلغ حتى الآن ما لا يقل عن 32 100 ضحية و 946 10 قتيلاً، من بينهم 000 2 طفل. ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً أن 14.6 مليون شخص – أي ما يقرب من 40 في المائة من سكان أوكرانيا – يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، في حين أن ما يقرب من 9.7 مليون شخص قد نزحوا قسراً بسبب الحرب.

وتؤكد الأعداد المقلقة للضحايا المدنيين والأزمة الإنسانية في أوكرانيا على الضرورة الملحة لأن تعطي جميع أطراف النزاع الأولوية لحماية المدنيين وتمتنع عن شن الهجمات على البنية التحتية المدنية الحيوية، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. وتؤكد سيراليون من جديد التزامها بدعم مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مشددة على أهمية احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وتشجيع تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

في الختام، تدعو سيراليون إلى وقف فوري للأعمال العدائية واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وبذل جهود دبلوماسية مخلصة للتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع، مع مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لموزامبيق.

أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازي موزامبيق لشعب جمهورية إيران الإسلامية وحكومتها على الخسارة المأساوية التي مني بها جراء الوفاة المفاجئة للرئيس إبراهيم رئيسي، ووزير الخارجية السيد حسين أمير عبد اللهيان وغيرهما من كبار المسؤولين والركاب.

وأشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيدة مارغريت كيمبرلي، الناشطة وممثلة المجتمع المدني، على إحاطتيهما المتبصرتين. وأنوه بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

لقد دأبنا على عقد جلسات للنظر في هذا الموضوع بشكل منتظم، منذ اندلاع النزاع الروسي الأوكراني. ومنذ الجلسة السابقة المعقودة في 12 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9601)، لم تتحسن الحالة في أوكرانيا. بل على العكس من ذلك، فقد تفاقمت، ولا يزال المدنيون يواجهون خطر الموت والدمار. واتجاه إمدادات الأسلحة المتزايدة لأوكرانيا يجسد الطبيعة التصعيدية للنزاع، وهو نزاع يتسم بمستويات لا يمكن تجاوزها من انعدام الثقة المتبادل وأولوية الحل العسكري على حساب التسوية التفاوضية. إن مخاطر الانتشار والعواقب غير المقصودة لتصاعد إمدادات الأسلحة واضحة. ويمكن أن يؤدي هذا التصعيد إلى تفاقم انعدام الأمن والنزوح وتحويل وجهة الموارد التي من المفترض أن تستخدم في جهود السلام والتفاهم.

وتعترف موزامبيق اعترافا تاما بالحق المشروع لكل بلد في الدفاع عن النفس. وهو حق مكرس في ميثاقنا. وفي حالات النزاع، نرى أنه يجب بذل جهود بقدر متساو من أجل عدم تعريض السلام والأمن للخطر على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. إن تحقيق التوازن بين الدفاع المشروع ومنع تفاقم العنف أمر بالغ الأهمية. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية تحديد الأسلحة ونقلها على نحو مسؤول في إطار روح المادة 11 من ميثاق الأمم المتحدة والإطار القانوني الدولي القائم. وندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك الدولية ذات الصلة بنزع السلاح إلى أن تفعل ذلك.

وفي ظل هذه الخلفية، ما فتئت موزامبيق تدعو باستمرار إلى حل سياسي وتفاوضي باعتباره السبيل الأنجع لإنهاء النزاع وإرساء أسس سلام دائم ومستدام بين البلدين الشقيقين والجارين. ولهذا الغرض، فإننا ندعو مجددا الطرفين إلى وقف الأعمال العدائية فوراً، واستئناف المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة، والمشاركة بنشاط في حوار بنّاء وهادف.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد. ودا على الملاحظات التي أدلى بها زميلي الصيني، ستواصل الولايات المتحدة انتقاد الدول التي تقدم الدعم للقاعدة الصناعية الروسية بينما تنفذ روسيا عدوانها الوحشي على شعب أوكرانيا. ولن تتوقف نداءاتنا حتى يتوقف هذا الدعم المقدم لروسيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أنا أيضا سأتوخى الإيجاز الشديد. إن موقف الصين من الأزمة الأوكرانية موقف موضوعي ومحايد، ونحن ملتزمون بتشجيع إجراء محادثات سلام بهدف التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة. ونأمل أيضا ألا تقوض البلدان المعنية الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي للتوصل إلى حل سياسي للمسألة، وأن تضطلع بدور بناء بقدر أكبر لتحقيق وقف لإطلاق النار واستعادة السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري للإحاطة التي قدمتها الممثلة السامية ناكاميتسو. وألاحظ حضور مبعوث بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفييتي.

ولا يوجد شيء لافت للنظر في مشاركة السيدة كيمبرلي في جلسة اليوم سوى اختيارها الرائع لألوان العلم الأوكراني – الأصفر والأزرق. هذا كل ما في الأمر. وقد سبق أن أبرزنا التأثير الضار ل هذه العروض الدعائية الروسية على مصداقية مجلس الأمن ونزاهته. ومن قبيل الاستهزاء بولاية المجلس أن يطالب المعتدي المجلس بمعالجة الشكاوى المتعلقة بأن ضحية العدوان لا تزال لديها أسلحة للدفاع عن نفسها. ومن قبيل الاستهزاء بالمنطق السليم أن يقدم المعتدي هذه المطالب بعد فتح جبهة جديدة، وبالتالي توسيع منطقة الأعمال العدائية والمعاناة الإنسانية والدمار بشكل كبير.

إن الجزء الشمالي من منطقة خاركيف، ولا سيما بلدة فوفتشانسك، يعاني الآن من المصير الذي تعاني منه المناطق الساخنة

الأخرى في الحرب الروسية ضد بلدي. ويجري هدم المستوطنات وتسويتها بالأرض. والناس يفرون من منازلهم. ويتعرض أولئك الذين لا يستطيعون الإخلاء لمعاملة غير إنسانية من جانب الجنود الروس. ولسوء الحظ، كانت هناك بالفعل تقارير عن إعدام سكان محليين من جانب الجنود الروس في الجزء الشمالي من بلدة فوفتشانسك. وعلى وجه الخصوص، يحقق مكتب المدعي العام في خاركيف في جريمة قتل شخص معاق على كرسي متحرك ارتكبتها القوات الروسية بالقرب من المستشفى المحلي. وقد اكتُشف ذلك من خلال لقطات صورتها طائرة استطلاع أوكرانية مسيَّرة في 17 أيار/مايو.

ويوم أمس، قتلت الغارات الجوية الروسية 12 مدنيًا، من بينهم امرأة حامل، في قرى تشيركاسكا لوزوفا ونوفوسينوف وكيفشاريفكا في منطقة خاركيف. وعندما لجأ الإرهابيون الروس مرة أخرى إلى تكتيكات الضربة المزدوجة، كان اثنان من المسعفين من بين الضحايا.

وتواصل القنابل الجوية الموجهة والقذائف التسيارية والقذائف الانسيابية ودانات المدافع والألغام الروسية تدمير البنية التحتية الأوكرانية وقتل الشعب الأوكراني وتسميم البيئة الطبيعية في أوكرانيا.

ونشعر بالجزع لأن القوات الروسية تنتهك بشكل صارخ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بلجوئها إلى القصف المدفعي بمواد خكيميائية حطيرة. وفي نيسان/أبريل وحده، سجلت 444 حالة استخدام من جانب روسيا لذخائر تحتوي على مواد كيميائية خطرة. وهذا يزيد بمقدار 71 حالة عن شهر آذار/مارس.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء محاولات روسيا المستمرة لاستغلال احتلال محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء كجزء من استراتيجيتها العسكرية. وتواصل روسيا استخدام أراضيها لإطلاق الطائرات المسيَّرة وتدريب المتحكمين في الطائرات المسيَّرة، مستفيدة من أن قوات الدفاع الأوكرانية لا يمكنها الرد على النيران في المنطقة التي يبلغ عرضها 1,5 كيلومتر حول المحطة.

إن هوس روسيا بطلب عقد جلسات للمجلس بشأن إمدادات الأسلحة هو في الواقع مظهر من مظاهر رغبتها في توسيع منطقة حظر الرد على إطلاق النار هذه لتشمل أوكرانيا بأكملها. ولكن بالنسبة لأوكرانيا، فإن هذه مسألة بقاء. لذلك، نعرب عن امتناننا لحلفائنا الذين يواصلون دعم معركتنا. وستساعد أنظمة الدفاع الجوي في حماية البنية التحتية الأوكرانية. وستساعد الطائرات المقاتلة في صد الطائرات الروسية التي تطلق حاليا قنابل جوية موجهة من عمق أراضيها.

وستساعد المدرعات والمدفعية على إبعاد خط المواجهة وإعادة الحياة إلى طبيعتها في الأراضي التي تحتلها روسيا. وستواصل أوكرانيا ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة إلى أن تزول التهديدات التي يتعرض لها شعبها وسيادتها ويتوقف العدوان الروسي.

ومنذ بداية العدوان الروسي، ما زال خطاب عدم الشرعية العنصر الرئيسي للدعاية الروسية. فقد قدمت روسيا، لتبرير العدوان الذي شنته في عام 2014، ادعاءات بشأن الانقلاب المزعوم في أوكرانيا. ولتبرير غزو روسيا في شباط/فبراير 2022، دعا بوتين الجيش الأوكراني علنا إلى الإطاحة بالحكومة الأوكرانية، ووصفها بأنها غير شرعية. وتواصل روسيا، لتبرير عدم رغبتها في إنهاء الحرب، تكرار روايتها عن عدم الشرعية، كالأسطوانة المشروخة، هذه المرة بإساءة تفسير أحكام الدستور الأوكراني والقوانين الأوكرانية أو تجاهلها تماما فيما يتعلق بمدة سلطة رئيس أوكرانيا.

وأود أن أزيل الفوضى التي أحدثتها روسيا وأن أضع الأمور في نصابها، حتى يتحقق على الأقل بعض الفائدة من إساءة استخدام الوفد الروسي للمجلس بهذه الدرجة الكبيرة. وفقا للمادة 103 من دستور أوكرانيا، ينتخب مواطنو أوكرانيا رئيس أوكرانيا لمدة خمس سنوات، على أساس الاقتراع العام والمتساوي والمباشر والسري، ولعل ذلك أمر لم يكن معروفا جيدا في روسيا حتى الآن. وتنص الفقرة 1 من المادة 108 على أن يمارس رئيس أوكرانيا سلطاته إلى أن يتولى رئيس أوكرانيا المنتخب حديثا منصبه. ويكرس هذا الحكم الدستوري المبدأ الأساسي المتمثل في الاستمرارية المؤسسية للسلطة الرئاسية. وتنص الفقرة 6 من المادة 103 على تحديد إجراءات انتخاب رئيس أوكرانيا بموجب القانون.

كما أن القانون واضح جدا. فوفقا للمادة 19 من قانون أوكرانيا بشأن النظام القانوني للأحكام العرفية، يحظر إجراء انتخابات لرئيس أوكرانيا، وانتخابات برلمانية ومحلية، بموجب الأحكام العرفية. ووفقا للمادة 20 من قانون الانتخابات في أوكرانيا،

”في حالة فرض أحكام عرفية أو حالة طوارئ في أوكرانيا أو في أراضيها المنفصلة، فإن العملية الانتخابية للانتخابات الوطنية و/أو الانتخابات المحلية التي تجرى في هذه الأراضي أو أجزائها تنتهي اعتبارا من تاريخ بدء نفاذ المرسوم المعني لرئيس أوكرانيا“.

وفي حالة انتهاء فترة ولاية رئيس أوكرانيا خلال حالة فرض الأحكام العرفية، تنص المادة 11 من قانون أوكرانيا بشأن النظام القانوني للأحكام العرفية على تمديد صلاحيات الرئيس حتى يتولى منصبه رئيس أوكرانيا الجديد، المنتخب بعد إلغاء الأحكام العرفية. وقد أعلنت الأحكام العرفية في أوكرانيا بموجب مرسوم رئيس أوكرانيا المتعلق بفرض الأحكام العرفية في أوكرانيا والمؤرخ 24 شباط/فبراير 2022، وهو اليوم الذي بدأت فيه روسيا غزوها. ووفقا لدستور أوكرانيا، أقر البرلمان الأوكراني هذا المرسوم. وهو لا يزال ساريا حتى اليوم، لأن روسيا تواصل حرب الاستنزاف.

ونظرا لشساعة المنطقة التي يدور فيها القتال الفعلي والغارات المنتظمة التي تشنها روسيا بالصواريخ والطائرات المسيرة في كامل أراضي أوكرانيا، يستحيل ضمان الالتزام بالمعايير والالتزامات الدولية بشأن الحق في انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك الإدارة السليمة للانتخابات، والبيئة الآمنة للحملات الانتخابية، والمراقبة الدولية والتصويت. وبعد انتهاء الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ أو إلغائها، تبدأ العملية الانتخابية التي تم تعليقها في هذا الصدد مرة أخرى. ويتوخى قانون الانتخابات في أوكرانيا على أن قرار الدعوة للانتخابات، التي علقت أو لم تبدأ عمليتها الانتخابية بسبب فرض الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ، يتخذه الشخص المعين لإجرائها في موعد لا يتجاوز شهرا واحدا اعتبارا من تاريخ إنهاء أو إلغاء الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ، وإذا كان القانون لا يشترط اتخاذ قرار منفصل بشأن التعيين لإجراء الانتخابات، تعلن لجنة الانتخابات المركزية بدء العملية الانتخابية في موعد لا يتجاوز شهرا اعتبارا من تاريخ إنهاء أو إلغاء الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اجتمع ممثلو مجموعات البرلمان الأوكراني وفصائله، من الائتلاف الحاكم والمعارضة، في إطار ”حوار جون موني من أجل السلام والديمقراطية“ ووقعوا استنتاجات بشأن التوصل إلى اتفاق لإجراء انتخابات بعد نهاية الحرب وإلغاء الأحكام العرفية. واتفق الممثلون أيضا على وضع قانون خاص ينظم تفاصيل أول انتخابات بعد الحرب. إن هذا أمر واضح وبسيط. فإذا كان مبعوث بوتين يهتم حقا بالانتخابات الأوكرانية فعليه، بدلا من طلب عقد جلسات لمجلس الأمن، أن يوصي سيده في الكرملين بوقف العدوان وسحب القوات من أراضي أوكرانيا. وكما يعلم الأعضاء، أقامت روسيا في 7 أيار/مايو حفلا لتنصيب فلاديمير بوتين في منصبه. وبذلك تحاول السلطات الروسية أن تعطي العالم بأسره ومواطنيها وهم الشرعية لبقاء الشخص الذي حول الاتحاد الروسي إلى دولة معتدية والنظام الحاكم إلى دكتاتورية في سدة الحكم طوال حياته تقريبا.

وخلال ما سمي بانتخابات آذار/مارس، انتهك الاتحاد الروسي العديد من الوثائق الدولية التي تشكل أساس النظام الحديث للعلاقات الدولية، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان مبادىء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وعشرات قرارات الجمعية العامة. إن التنظيم غير القانوني لعملية انتخابية أخرى مزعومة في أراضي أوكرانيا ذات السيادة التي يحتلها الاتحاد الروسي مؤقت، وهي أجزاء من مناطق خيرسون ودونيتسك وزابوريجيا ولوهانسك وجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، إضافة إلى التهديدات والابتزاز والإكراه تجاه ملايين المواطنين الأوكرانيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة مؤقتا أو الذين نقلوا قسرا إلى

أراضي الاتحاد الروسي، يشكل انتهاكا وحشيا لقواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما.

وعلى الرغم من التحذيرات الصادرة عن المؤسسات الدولية ذات الحجية، فإن أعمال الاتحاد الروسي تبين مرة أخرى أن قيادته لا تعترف بمسؤوليتها وأنها غير راغبة في إنهاء العدوان المسلح الشامل غير المشروع على أوكرانيا دون مبرر أو سابق استفزاز، الذي يستمر منذ أكثر من عامين والذي أسفر عن خسائر بشرية كبيرة ودمار كبير. ويستخدم نظام الكرملين، من خلال الدعاية والتلاعب، مشاركة الناخبين ونتائج التصويت لتبرير غزوه العسكري لأوكرانيا وسياساته العدوانية تجاه بلدان أخرى. استنادا إلى ما تقدم وإلى مذكرة التوقيف السارية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق فلاديمير بوتين، فإن الواقع هو أنه لا يوجد أساس قانوني للاعتراف به كرئيس منتخب ديمقراطيا وشرعي للاتحاد الروسي. وقرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المؤرخ 17 نيسان/أبريل وقرار البرلمان الأوروبي المؤرخ 25 نيسان/أبريل، الصادران مؤخرا، يؤكدان عدم أهلية إجراء الانتخابات المزعومة في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا، وطابعها غير الديمقراطي في روسيا نفسها، ويدحضان في الواقع شرعية نتائجها.

إننا ندعو الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والجمهور إلى أن يحذوا حذوها بعدم الاعتراف بنتائج تلك الانتخابات الزائفة، أو الديكتاتور الروسي فلاديمير بوتين كرئيس شرعي، لمقاومة هدم نظام سيادة القانون والقيم الديمقراطية المعترف بها عالميا ومواصلة الدعم الفعال لأوكرانيا في كفاحها ضد العدوان الروسي، الذي يشكل تهديدا للسلام والأمن والاستقرار الأوروبي والعالمي.

وإلى أن تُتَّخَذ تلك الخطوات، يظل التضامن الدولي القوي هو الرد الأكثر فعالية على كل من العدوان والدعاية الروسية. والتضامن مع أوكرانيا ينقذ حياة الجنود والمدنيين الأوكرانيين. كما إنه يقوض قدرة المعتدي على نشر العنف إلى بلدان أخرى. وأخيرا، فإن التضامن مع أوكرانيا سيعزز جهودنا لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لا أريد أن أطيل مناقشتنا، ولكني أود أن أشير إلى موثوقية المعلومات التي استشهد بها للتو ممثل نظام كييف. وفقا للدراسات الاستقصائية التي أجريت مؤخرا على السكان الأوكرانيين، فإن 17 في المائة فقط من شعب أوكرانيا يؤمنون بشرعية رئيسهم. وعلى وجه الخصوص، لم ترفع حكومة أوكرانيا هذه المسألة إلى المحكمة الدستورية، خشية ألا تكون النتيجة كما هو متوقع. ولكن أود أن أوضح مرة أخرى أنه، بغض النظر عن شرعية أو عدم شرعية السيد زيلينسكي، ليس لذلك أي أثر أو تأثير على مسار وأهداف عمليتنا العسكرية الخاصة.

رُفِعَت الجلسة الساعة 12/05.